وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Kuwait | دولـــة الكويـت

وزارة العدل
إدارة الإعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

نشرة الصحافة

اليـوم:	الخميس
التاريخ :	٩-٧-٢٠٢٦

القبس

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

سموه استقبل وزير التربية وقياديي الوزارة.. وزوّدهم بتوجيهاته السامية

الأمير: تعزيز قيم ومبادئ الهوية الوطنية

الأمير مستقبلاً وزير التربية

الأمير مستقبلاً وزير العدل وعواطف السند

■ نثمن دور منتسبي «التربية».. والمعلمون الركيزة الأساسية للعملية التعليمية

■ إعداد وتأهيل أجيال قادرة على المنافسة والإسهام في نهضة الوطن

■ تحقيق التطلعات والطموحات والارتقاء بالمسيرة التعليمية

■ الاستعداد المبكّر للعام الدراسي المقبل وتهيئة وتأهيل الكوادر التربوية

■ احرصوا على المتابعة الميدانية.. والوقوف على جميع التحديات والمعوقات ومعالجتها

استقبل سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، أمس (الاثنين)، وزير التربية جمال الطبطبائي، وكبار القيادات في قطاعي التربية والتعليم العالي، حيث قدموا لسموه تقريراً بشأن سير امتحانات الدور الأول للفترة الدراسية الثانية للعام الدراسي 2025 / 2026 لطلبة الصفوف العاشر والحادي عشر والثاني عشر.

وقد هنأهم سمو أمير البلاد بانتهاء العام الدراسي الحالي، مثمناً سموه دور منتسبي وزارة التربية لا سيما المعلمين والمعلمات الذين يمثلون الركيزة الأساسية للعملية التعليمية.

كما زوّدهم سمو أمير البلاد بتوجيهاته السامية لتطبيق جميع التطلعات والطموحات في المسيرة التعليمية والارتقاء بها، ومنها المتابعة الميدانية والوقوف على جميع التحديات والمعوقات ومعالجتها، والاستعداد المبكر للعام الدراسي المقبل، من خلال تهيئة وتأهيل الكوادر التربوية وتجهيز المدارس ومرافقها، ومواصلة تطوير المناهج الدراسية بما يواكب متطلبات العصر، وبما يرسّخ القيم والمبادئ الهوية الوطنية، والارتقاء بمهارات الطلبة نحو آفاق الإبداع والابتكار، وتطوير البيئة المدرسية والاهتمام بالتقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي، بما يسهم في إعداد وتأهيل أجيال قادرة على المنافسة والإسهام في نهضة الوطن، مثمناً سموه لهم ولأبنائه الطلاب والطالبات المزيد من التفوق والسداد.

كما استقبل سمو أمير البلاد، الشيخ مشعل الأحمد، وزير العدل ناصر السميط، حيث قدّم لسموه وكيلة وزارة العدل عواطف عبداللطيف السند، وذلك بمناسبة تعيينها بمنصبها الجديد.

ولي العهد

ومن جانبه استقبل سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد الحمد المبارك الصباح، وزير التربية جمال الطبطبائي وقيادات وزارة التربية، حيث قدموا لسموه تقرير أبناء عملية سير الاختبارات للصفوف من العاشر إلى الثاني عشر للعام الدراسي 2025 / 2026.

واطلع سموه ولي العهد، خلال اللقاء على شرح حول آلية تنظيم الاختبارات والإجراءات التي اتخذتها الوزارة، لضمان انسيابية سيرها في مختلف المناطق التعليمية، وما وفرته من متطلبات فنية وإدارية لتهيئة الأجواء المناسبة للطلاب والطالبات، وأداء اختباراتهم بكل يسر وطمأنينة.

وقد أشاد سمو ولي العهد بالجهود المخلصة التي يبذلها وزارة التربية وقياداتها والهيئتان التعليمية والإدارية في متابعة الاختبارات، وتوفير البيئة الملائمة لأبنائنا الطلبة، مؤكداً سموه أهمية مواصلة العمل بروح المسؤولية والحرص على مسلمة المتعلمين، بما يعزز جودة التعليم ومخرجاته، مثمناً سموه لهم وأبنائه الطلاب والطالبات مزيد التوفيق والنجاح.

وأستقبل سمو ولي العهد، الشيخ صباح الخالد، أمس (الاثنين)، وزير العدل ناصر السميط، حيث قدّم لسموه وكيلة وزارة العدل عواطف عبداللطيف السند، وذلك بمناسبة توليها منصبها الجديد.

ولي العهد مستقبلاً السميط ووكيلة العدل

ولي العهد مستقبلاً السميط ووكيلة العدل

> تجهيز المدارس ومرافقها.. ومواصلة تطوير الكتب الدراسية بما يواكب متطلبات العصر
>
> الارتقاء بمهارات الطلبة نحو آفاق الإبداع والابتكار
>
> تطوير البيئة المدرسية والاهتمام بالتقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي
>
> نتمنى لأبنائنا الطلاب والطالبات المزيد من التفوق والسداد
>
> صاحب السمو استقبل السميط ووكيلة «العدل» عواطف السند بمناسبة تعيينها في منصبها الجديد

ولي العهد:

■ مواصلة العمل بروح المسؤولية وتعزيز جودة التعليم ومخرجاته

■ نتمنى للوزارة ولأبنائنا الطلاب والطالبات مزيداً من التفوق والنجاح

■ «التربية» بذلت جهوداً مخلصة في متابعة الاختبارات وتوفير البيئة الملائمة

■ سموه استقبل السميط ووكيلة «العدل» بمناسبة تعيينها في منصبها الجديد

رئيس الوزراء استقبل السميط ووكيلة العدل

استقبل سمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء، أمس (الاثنين)، وزير العدل ناصر السميط، حيث قدم لسموه وكيلة وزارة العدل عواطف عبداللطيف السند، وذلك بمناسبة تعيينها في منصبها الجديد. (كونا)

رئيس الوزراء مستقبلاً السميط وعواطف السند

◄ القيادة تهنئ ملاوي وجمهورية القمر بذكرى الاستقلال

بعث سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، برقية تهنئة إلى عثمان عزالي، رئيس جمهورية القمر المتحدة الشقيقة، عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة ذكرى الاستقلال لبلاده، متمنيا سموه له موفور الصحة والعافية ولجمهورية القمر المتحدة ولشعبها الشقيق المزيد من التقدم والازدهار.

وبعث سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، برقية تهنئة إلى البروفيسور آرثر بيتر موداريكا، رئيس جمهورية ملاوي الصديقة، عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة ذكرى الاستقلال لبلاده.

متمنيا سموه له موفور الصحة والعافية ولجمهورية ملاوي ولشعبها الصديق كل التقدم والازدهار.

ومن جانبه، بعث سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، برقية تهنئة إلى عثمان عزالي، رئيس جمهورية القمر المتحدة الشقيقة، تضمنها سموه، خالص تهانيه بمناسبة ذكرى الاستقلال لبلاده، ورجا سموه له وافر الصحة والعافية.

وبعث سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، برقية تهنئة إلى البروفيسور آرثر بيتر موداريكا، رئيس جمهورية ملاوي الصديقة، تضمنها سموه، خالص تهانيه بمناسبة ذكرى الاستقلال لبلاده، ورجا له دوام الصحة والعافية.

وغريد، بعث سمو الشيخ أحمد العبدالله، رئيس مجلس الوزراء، برقية تهنئة إلى عثمان عزالي رئيس جمهورية القمر المتحدة الشقيقة بمناسبة ذكرى الاستقلال لبلاده.

كما بعث سمو رئيس مجلس الوزراء، برقية تهنئة إلى البروفيسور آرثر بيتر موداريكا، رئيس جمهورية ملاوي الصديقة بمناسبة ذكرى الاستقلال لبلاده. (كونا)

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٩-٧-٢٠٢٦	٢	١٨٦٦١

الراي
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«لم يُصوّر المتعاطي كمجرم بل منحه سبلاً ليتعافى من الآفة»

السند لـ«الراي»: قانون المخدرات ظاهره حزم... وباطنه رحمة

السند تلقي كلمتها في الندوة

المتحدثون في الندوة (تصوير سعود سالم)

| كتب نايف كريم |

أكدت وكيلة وزارة العدل عواطف السند أن «قانون المخدرات الذي صدر أخيراً كان رادعاً بنسبة كبيرة، من خلال انخفاض المخدرات في البلاد. فإذا كان هناك حزم في القانون فإنه سيكون حاجزاً بين الناس والمخدرات»، مشيرة إلى أن «القانون ظاهره الحزم ولكن باطنه الرحمة، حيث حافظ على المتعاطي لا أن يتم تصويره في المجتمع كأنه مُجرم، فتم منحه سبلاً عدة ليتعافى من هذه الآفة».

جاء ذلك في تصريح الوكيلة السند لـ«الراي»، على هامش الندوة التي عقدها معهد الدراسات القضائية أمس، عن الوقاية من المخدرات، بعنوان «الوقاية في ظل قانون المخدرات والمؤثرات العقلية» بحضور ممثلي من وزارة العدل، وإدارة مكافحة المخدرات في وزارة الداخلية وعدد من القانونيين والأكاديميين.

وقالت الوكيلة إن «الندوة جاءت ضمن الحملة الخاصة لمكافحة المخدرات التي أطلقت منذ أسبوعين، وتصب في اتجاه التوعية بعد صدور قانون المخدرات الجديد أواخر العام الماضي. فالدولة حرصت على إصدار القانون لحماية المجتمع من آفة المخدرات وتجارها الذين يعثيون في الأرض فساداً، سواء على المستوى المحلي أو الدولي».

ولفتت إلى أن «آفة المخدرات سيطرت على العالم، وهو ما يفرض علينا التكاتف، سواء نحن كجهات حكومية أو المجتمع المدني والقطاع الخاص. فمسألة أن الدولة تحارب وحدها هذه الآفة صعب، لابد من تكاتف الجميع مواطنين ومقيمين».

خط وقائي

من جهته، قال مساعد مدير إدارة في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات العقيد محمد العارضي، إن «هذه الندوات أو البرامج التي تقوم بها الإدارة العامة لمكافحة المخدرات تشكّل خطاً وقائياً أولياً، لنشر الوعي لدى المجتمع وتبيان خطورة هذه الآفة وحثه الجميع على أداء دورهم لمواجهة هذه المشكلة الكبرى».

وقال العارضي، لـ«الراي» على هامش الندوة، إن «هذه القضايا بالتحديد لا تكفي الأدوار الأمنية للتصدي لها، بل تحتاج تضافر الجهود من مختلف جهات الدولة وجهود مجتمعية، من خلال المبادرة في الإبلاغ عن مظاهر الإجرام، ولها دور في حال وجود أحد أفراد الأسرة يتعاطى، بأن يتم إبلاغ الجهات الأمنية التي سيكون لها دور في علاج المدمن، من خلال إيداع المتعاطي في مراكز علاج الأدمان، وهذا البلاغ يدخل ضمن (شكوى الإدمان) وهي فرصة وضعها قانون المخدرات الجديد».

وأشار إلى أن «القانون جاء بثماره من خلال انخفاض المخدرات بنسبة 80 في المئة، سواء للتهريب أو التي يتم ضبطها من قبل رجال مكافحة المخدرات، وهذا يأتي بعد مرور 6 شهور على قانون المخدرات الجديد. كما انخفض عدد قضايا الاتجار والجلب، وهناك ارتفاع في بلاغات الأسر عن أبنائهم المتعاطين وشكاوى الإدمان بنسبة تفوق 15 في المئة، وهذه النسبة تعكس ثقة الأسر والأهالي بجهود رجال الداخلية المتمثلة في مكافحة المخدرات».

تراجع

من جانبها، قالت أمين سر تحقيق في إدارة الأقلام الجزائية في النيابة العامة لطيفة الياسين، إنه «منذ صدور قانون المخدرات الجديد لاحظنا تراجع نسبة الإدمان والتعاطي في النيابة العامة الى 44 في المئة، ما أدى الى انعكاس فعالية وجدية القانون داخل المجتمع وحمايتهم من آفة المخدرات».

ودعت الياسين، في تصريح لـ«الراي» الجميع بعدم التردد في السؤال في أي جهة من الجهات المعنية، من وزارة الداخلية او العدل أو الصحة. فمجرد المبادرة بالسؤال يعطي جدية لدى المدمن برغبته في التخلص من السموم ومعالجته لحمايته وحماية المجتمع من آفة المخدرات، حيث لا تستغرق عملية علاج المتعاطي أو المدمن في مراكز الإدمان أكثر 3 شهور وتتجدد إلى 12 شهراً، وفقاً لتقارير استجابة المتعاطي داخل المركز.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٩-٧-٢٠٢٦	٢	١٦٧٣٣

السياسة AL-SEYASSAH
محليات
وزارة العدل
إدارة الإعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل استعرضت في ندوة "وطن يحميك" المؤشرات الإيجابية لتطبيقه

قانون مكافحة المخدرات... منظومةٌ تشريعية قوامها الحزم والبُعد الإنساني

- **السند:** القانون صدر في ظل انتشار المؤثرات العقلية وتطور أساليب تهريبها
- **الرشيدي:** اعتمد رؤية شاملة تقوم على ثلاثة مسارات: الوقاية والعلاج والعقاب
- **العقيد العارضي:** تعاون مستمر مع مراكز العلاج ومساندة فاعلة لأسرة المتعاطي
- **عبدالوهاب:** القانون استوعب كل الأفعال والسلوكيات والكيانات المرتبطة بجرائم المخدرات
- **الياسين:** القانون الجديد راعى متغيرات حدثت بعد أربعة عقود من سابقه

المتحدثون د.خالد صالح الرشيدي والعقيد محمد العارضي وحمود عبدالوهاب ولطيفة الياسين

■ جابر الحمود

أكدت وزارة العدل أن المرسوم بقانون 159 لسنة 2025 بشأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية يمثل نقلة تشريعية متكاملة في مواجهة آفة المخدرات، من خلال منظومة تجمع بين الحزم في مكافحة الاتجار والتهريب والترويج، والبعد الإنساني القائم على علاج وتأهيل المتعاطين وإعادة دمجهم في المجتمع.

جاء ذلك خلال ندوة "وطن يحميك" التي نظمتها الوزارة صباح أمس ضمن الحملة الوطنية التوعوية لمكافحة المخدرات برعاية وزير العدل المستشار ناصر السميط، وبمشاركة نخبة من المختصين في الجوانب القانونية والأمنية والأكاديمية، حيث استعرض المتحدثون أبرز مستجدات القانون، والهيات الوقاية والعلاج، ودور الجهات الحكومية في التصدي لجرائم المخدرات، إلى جانب المؤشرات الإيجابية التي تحققت منذ بدء تطبيق التشريع الجديد.

بين الردع والعلاج

أكدت وكيل وزارة العدل عواطف السند أن القانون جاء في توقيت بالغ الأهمية لمواجهة تطور أساليب تهريب وترويج المخدرات، وبواكب أحدث النظم التشريعية العالمية، مشيرة إلى أنه حقق توازناً بين تشديد العقوبات على جرائم الاتجار والتهريب والتصنيع، التي تصل إلى الإعدام أو الحبس المؤبد، وبين اعتماد نهج علاجي يقوم على احتواء المدمنين وتأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع.

وأوضحت أن القانون ودد التشريعات السابقة الخاصة بالمخدرات والمؤثرات العقلية في قانون واحد، بما أسهم في توحيد المفاهيم والأحكام القانونية، كما فرق بوضوح بين التعاطي والحيازة بقصد التعاطي وبين الحيازة بقصد الاتجار، ونظم إجراءات العلاج والإيداع العلاجي، وشدد العقوبات في حالات استغلال القصر أو الوظيفة العامة، مع تعزيز سرية بيانات الراغبين في العلاج.وأضافت أن نتائج تطبيق القانون بدأت تظهر، حيث ارتفعت شكاوى الإدمان بنسبة 14,9 ٪، بما يعكس تنامي ثقافة الإبلاغ والاستفادة من الضمانات التي وفرها التشريع للعلاج بصورة آمنة وسرية، مشيدة بجهود الأجهزة الأمنية والسلطات القضائية في تنفيذ أحكام القانون وتحقيق أهدافه.

العلاج قبل العقاب

بدوره، أكد الأستاذ المشارك في قسم القانون الجزائي بكلية الحقوق في جامعة الكويت الدكتور خالد الرشيدي، أن المرسوم بقانون يمثل نقلة نوعية في السياسة التشريعية الكويتية، لافتاً إلى أنه اعتمد رؤية شاملة تقوم على ثلاثة مسارات رئيسية هي الوقاية والعلاج والعقاب، بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

عواطف السند والمستشار بدر المسعد ويوسف النويف وصالح العمر

وأوضح أن القانون استحدث تنظيماً خاصاً بالسلائف الكيميائية المستخدمة في تصنيع المواد المخدرة، وميز بين مراكز العلاج ومراكز التأهيل، كما ألزم بإنشاء المجلس الأعلى لمكافحة المخدرات ووحدة متخصصة لدراسات علم الجريمة، إلى جانب تعزيز دور المؤسسات التعليمية والدينية في برامج الوقاية.

وأضاف أن القانون منح المتعاطي الذي يبادر إلى طلب العلاج حماية قانونية، ووسع دائرة الأشخاص المخولين بالإبلاغ عن المدمن لتشمل الأقارب حتى الدرجة الثالثة، مع ضمان سرية المبلغين، كما منح النيابة العامة والمحكمة صلاحيات أوسع في إيداع المتعاطين بمراكز العلاج أو إستبدال العقوبة بالعلاج متى اقتضت المصلحة العامة ذلك، فضلاً عن منح إعفاء أو تخفيف للعقوبة لمن يبادر بالإبلاغ عن الجرائم وفق الضوابط القانونية

تراجع التهريب

من جهته ذكرمساعد مدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات العقيد محمد مناور العارضي ،أن الإدارة تواصل جهودها الأمنية والوقائية والعلاجية، من خلال إحباط عمليات التهريب، وتفكيك الشبكات الإجرامية، والتعاون مع الجهات الدولية، بما أسهم في ضبط العديد من الشحنات في دول المنبع والعبور قبل وصولها إلى الكويت.

وأوضح أن دور الإدارة لا يقتصر على الجانب الأمني، بل يشمل التعاون مع مراكز علاج الإدمان، ومساندة الأسر التي يوجد بين أفرادها متعاطون، وتشجيع الراغبين في العلاج، لافتاً إلى تخصيص الخط الساخن 1884141 لاستقبال البلاغات والاستفسارات بسرية تامة وإرشاد المتعاطين وأسرهم إلى آليات العلاج.

وأضاف أن الإدارة تنفذ حملات توعوية مستمرة في المدارس والجامعات والمعاهد، إضافة إلى برامج موجهة للطلبة المبتعثين للتوعية بالمخاطر القانونية والصحية للمخدرات، موكداً أن القانون عزز الجانب الوقائي والعلاجي إلى جانب الجهود الأمنية.

وكشف العارضي عن مؤشرات إيجابية بعد نحو ستة أشهر من تطبيق القانون، تمثلت في انخفاض بنسبة 80 ٪ في بعض مؤشرات جرائم المخدرات، وتراجع عمليات جلب المواد المخدرة بنسبة 85 ٪، معتبراً أن هذه النتائج تؤكد فاعلية التشريع الجديد.

الوقاية والحزم

من جانبه، أكد نائب رئيس معهد الكويت للمحاماة لشؤون التدريب والتطوير في جمعية المحامين المحامي حمود خالد عبدالوهاب أن القانون يعد من أكثر التشريعات شمولاً، بعدما جمع مختلف الجرائم والأحكام المرتبطة بالمخدرات في قانون واحد، وامتد تطبيقه إلى الجرائم المرتكبة خارج الكويت إذا امتدت آثارها إلى داخل البلاد.

وأوضح أن القانون لم يقتصر على تشديد العقوبات، بل منح المتعاطين فرصة للعلاج والإعفاء من العقوبة متى التزموا بالشروط القانونية، كما ميز بين "الجليس" الذي يبقى في مكان التعاطي بإرادته، وبين من يوجد فيه بحكم السكن أو الوجود الطبيعي، تحقيقاً للعدالة في تطبيق النصوص.

وأشار إلى أن القانون أجاز حيازة بعض الأدوية المخدرة للأغراض العلاجية وفق وصفة طبية معتمدة، محذراً من تداولها أو الحصول عليها بطرق غير قانونية، كما دعا المسافرين إلى عدم حمل حقائب أو طرود للغير، والتأكد من الأدوية والأعشاب والمنتجات التي يجلبونها من الخارج، لأن بعضها قد يكون مدرجاً ضمن جداول المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية في الكويت.

حماية الأسرة

بدورها، قالت أمين سر التحقيق في إدارة الأقلام الجزائية لطيفة الياسين أن المرسوم بقانون جاء انطلاقاً من مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ النفس، مشيرة إلى أنه يعكس حرص الدولة على مكافحة آفة المخدرات من خلال فلسفة ترتكز على الوقاية والعلاج قبل العقاب، مع تعزيز دور وزارة العدل في نشر الوعي القانوني بمخاطر المخدرات.

وأضافت أن القانون أولى استقرار الأسرة اهتماماً كبيراً، إذ تتعامل إدارة الاستشارات الأسرية مع الحالات التي يوجد فيها مدمن داخل الأسرة، من خلال إحالتها إلى الجهات المختصة لإعداد برنامج علاجي وإيداع المتعاطي في مراكز العلاج التابعة لوزارة الصحة، بما يسهم في حماية الأسرة واستقرارها.

وأوضحت أن التشريع جاء بعد أكثر من أربعة عقود على القانون السابق لمواكبة التطورات في جرائم المخدرات، لافتة إلى أن الإحصاءات تشير إلى انخفاض نسبة الإدمان والتعاطي بنحو 44 ٪.وأكدت أن القانون منح النيابة العامة صلاحية إيداع المدمن في مركز علاج وتأهيل لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد وفق التقارير الطبية، مع إمكانية حفظ الأوراق إذا استجاب للعلاج واستوفى الشروط القانونية، كما أجاز للزوج أو الزوجة وجهة العمل والأقارب حتى الدرجة الثالثة الإبلاغ عن حالات الإدمان.

وأشارت إلى أن القانون حدد مفهوم "الجليس"، إذ يعد الشخص مسؤولاً إذا بقي في مكان يعلم بوقوع تعاطٍ للمخدرات فيه، حتى وإن لم يتعاطَ بنفسه، داعية إلى مغادرة المكان فوراً تجنباً للمساءلة القانونية.

أبرز ملامح القانون الجديد

- توحيد تشريعات المخدرات والمؤثرات العقلية في قانون واحد.
- تشديد العقوبات على الاتجار والتهريب والتصنيع لتصل إلى الإعدام أو الحبس المؤبد.
- اعتماد العلاج والتأهيل وإعادة دمج المتعاطين في المجتمع.
- حماية قانونية للمتعاطي الذي يبادر بطلب العلاج.
- إنشاء المجلس الأعلى لمكافحة المخدرات.
- تنظيم إجراءات الإيداع العلاجي والتأهيل.
- تجريم إفشاء بيانات المبلغين والمتعاطين الراغبين في العلاج.
- تشديد العقوبات عند استغلال القصر أو الوظيفة العامة.
- تنظيم تداول السلائف الكيميائية المستخدمة في تصنيع المخدرات.

بالأرقام

- 14,9 ٪ ارتفاع شكاوى الإدمان.
- 80 ٪ انخفاض في بعض مؤشرات جرائم المخدرات.
- 85 ٪ تراجع عمليات جلب المواد المخدرة.
- 44 ٪ انخفاض نسبة الإدمان والتعاطي.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٩-٧-٢٠٢٦	٥	٢٠٢١٤

الوسط
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الأعلى للقضاء» استعرض تجربة الكويت في المعالجة التشريعية لتراكم الطعون بمحكمة التمييز

استعرض المجلس الأعلى للقضاء أمام المكاتب الفنية بالمحاكم العليا والتمييز بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أمس، ورقة عمل بشأن تجربة دولة الكويت في المعالجة التشريعية لتراكم الطعون بمحكمة التمييز.

وقال المجلس في بيان له: إن ذلك جاء في عرض قدمه المستشار بدر الركيبي خلال المرحلة الخامسة من البرنامج التفاعلي للمكاتب الفنية بالمحاكم العليا والتمييز بدول (مجلس التعاون) عبر الاتصال المرئي. وذكر البيان أن المستشار الركيبي، استعرض أهم التشريعات الحديثة التي سنها المشرع الكويتي في سبيل الحد من ظاهرة تراكم الطعون ومعالجتها، حيث لاقت ورقة العمل تفاعلا من قبل الوفود المشاركة وإشادة بتجربة الكويت في هذا الصدد.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٩-٧-٢٠٢٦	٣	٤٨٩٩

النهار
محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

محكمة أوروبية: انتقاد الحكام حق مشروع

قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أول من أمس بأن انتقاد حكام كرة القدم أو حتى توجيه الإهانات إليهم يندرج ضمن حرية التعبير، إلا أن اتهامهم بالفساد أو التلاعب بالمباريات من دون أدلة يتجاوز حدود الحماية التي يكفلها القانون.

وجاء الحكم الصادر عن المحكمة، ومقرها مدينة ستراسبورغ الفرنسية، على خلفية سلسلة دعاوى رفعها نادي بورتو البرتغالي واثنان من مسؤوليه السابقين، طعنا في عقوبات فرضتها السلطات والهيئات الكروية البرتغالية بسبب تصريحات ومقالات نُشرت في وسائل إعلام مملوكة للنادي. وتناولت تلك المنشورات انتقادات حادة لحكام بأسمائهم ولنظام التحكيم البرتغالي بشكل عام، عقب مباريات جمعت بورتو بغريمه التقليدي بنفيكا. ورفضت المحكمة الأوروبية معظم دفوع النادي، معتبرة أن القضايا تضمنت «اتهامات بالفساد والتلاعب بالمباريات» ولا تستند إلى أساس واقعي. وقالت المحكمة في حيثيات الحكم إن «الأخطاء أو المخالفات التحكيمية، حتى وإن كانت عديدة أو متكررة، لا تشكل بمفردها دليلا كافيا على وجود مخطط كما ادعى مقدمو الطلبات»، مضيفة أن «هذه الاستنتاجات والافتراضات نُقلت إلى الجمهور من دون حد أدنى من الأساس الوقائعي».

وأشارت أيضا إلى أن المحاكم البرتغالية وصفت بعض تلك الادعاءات بأنها «نظريات مؤامرة».

في المقابل، انحازت المحكمة إلى صحيفة دراغوش دياريو التابعة للنادي والتي عوقبت بسبب مقال نشر عام 2019 عقب فوز بنفيكا على فيرينسي 4-1، وصف فيه أحد مسؤولي تقنية حكم الفيديو المساعد (في أيه آر) بأنه «يفتقر إلى الحياد»، وأن مسيرته التحكيمية «كانت مليئة بقرارات لا يمكن الدفاع عنها»، وأنه واصل «النهج المخزي نفسه» بعد انتقاله للعمل في تقنية الفيديو.

ورأت المحكمة أن هذه العبارات تندرج ضمن الانتقادات المقبولة في سياق كرة القدم، معتبرة أنها «أحكام تقييمية بشأن أداء حكم»، وأن مثل هذه التعليقات «شائعة في عالم كرة القدم، حيث تؤدي أحداث المباريات غالبا إلى تفسيرات وآراء متباينة تتأثر بالانتماءات للأندية».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٩-٧-٢٠٢٦	٨	٥٨٤٦

الوفيـــات

الوفيات

● **حليمة مندني علي غلوم، أرملة/سالم فرحان السالم، 92 عاما،** (شيعت)، رجال: العزاء في سلوى، حسينية الامام الحسين، تلفون: 66190708، 55190707، نساء: مشرف، ق3، ش6، م6، تلفون: 25397207.

● **مبارك عبدالرحمن محمد البراك، 72 عاما،** (شيع)، رجال: العزاء في السلام، ق2، ش219، م32، تلفون: 66512328، نساء: مبارك الكبير، ق3، ش24، م10، تلفون: 99775807.

● **ناصر حجي محمد بوخضور، 77 عاما،** (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99750504، نساء: الشامية، ق1، ش16، م2، تلفون: 99888918.

● **سيد علي رضا أحمد الطبطبائي، 27 عاما،** (شيع)، رجال: العزاء في حسينية معرفي، شرق، تلفون: 94165850، نساء: حسينية العلوية بيبي رباب.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»